التحليل العلمي للسلوك الانتخابي: مدخل مفاهيمي ونظري

الدكتور: شاعة محمد

أستاذ محاضر – أ– قسم العلوم السياسية.كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة محمد بوضياف. المسيلة.

ملخص

الانتخاب هو خيار يتيح للناخبين تحديد من سيحكم، حيث أن سلوك كل من الناخبين والمنتخبين في مواجهة الظاهرة الانتخابية يمكن أن يختلف حسب شروط الزمان والمكان، وتعد دراسة هذه السلوكيات هي الهدف من علم الاجتماع الانتخابي.

عندما يختار الناخب مرشحا ما، من المثير للاهتمام أن نعرف لماذا اختار هذا المرشح على حساب الآخر، وقد تتشارك عدة عوامل في تفسير هذا السلوك، ويمكن تلخيصها في ثلاثة نماذج تفسيرية. الأول يتسم بطبيعة اجتماعية تقوم على افتراض وجود تأثير المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية (الجنس، العمر، الطبقة الاجتماعية، وما إلى ذلك). والثاني يقوم على النظرية النفسية والسوسيولوجية، فالناخب يختار مرشحه من خلال الهوية الحزبية التي توجه اختياره. والثالث مستوحى من النماذج الاقتصادية، ويفترض وجود الناخب العقلاني الذي يقوم باتخاذ الخيارات السياسية.

Résumé

l'élection est un choix qui permet aux électeurs de déterminer ceux qui gouverneront, Les comportements de chacune de ces deux catégories, les électeurs et les élus face au phénomène électoral peut varier dans le temps et l'espace. L'étude de ces comportements est l'objet même de la sociologie des élections.

Quand l'électeur choisit véritablement un candidat, il est intéressant de savoir pourquoi il choisit ce candidat plutôt qu'un autre. Plusieurs facteurs peuvent intervenir, trois grands modèles d'explication s'opposent. Le premier, de nature sociologique, se fonde sur le postulat d'un effet des variables socio-économiques (sexe, âge, classe sociale, etc.). Le second prend appui sur une théorie de nature psycho-sociologique, l'électeur choisit son candidat à travers une identification partisane qui oriente son choix. Le troisième enfin, inspiré par des modèles économiques, suppose un électeur rationnel qui effectue des choix politiques.

مقدمة

يرى علم السياسة في الانتخاب طريقة أساسية للمشاركة السياسية، ويكشف الواقع عن اعتراف عالمي بهذه الطريقة، بحيث تعرف الساحة العالمية إجراء العديد من العمليات الانتخابية، وتدفع الانتخابات باتجاه منح المزيد من الشرعية للأفراد الذين يمارسون السلطة، وتعمل كذلك على تنشيط الإحساس لدى المحكومين بانتمائهم للجماعة بفضل ممارستهم الجماعية لامتياز مشترك. وعليه تعتبر الانتخابات حدثا سياسيا حاسما يؤهل لقياس التحولات التي يشهدها المجتمع، ويطرح هذا الانشغال سؤالا عميقا يتعلق برصد الثابت والمتغير في السلوكات الاجتماعية والثقافية في بعدها السياسي.

ومن المهم تركيز المجهودات البحثية على موضوع السلوك الانتخابي الذي يُنظر إليه كأحد المؤشرات الأساسية التي تساعد على دراسة السلوك السياسي، ومدخلا للتعرف على مستوى ديمقراطية الحياة السياسية، وشكل النخب والفواعل التي أفرزتها العملية الانتخابية.

الإشكالية البحثية: تلعب الانتخابات مكانة بالغة الأهمية في ترسيخ قيم المواطنة والديمقراطية، ومنه تستدعي الضرورة البحثية الاشتغال على موضوع السلوك الانتخابي باعتباره يحمل عدة دلالات تبين كيفية تعامل المواطن مع الظاهرة الانتخابية، وقصد تقدير وشرح الطريقة التي يتشكل ويتغير ويتطور بها رأي الناخب يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

- كيف يمكن أن نفهم ونفسر السلوك الانتخابي انطلاقا من المتغيرات السياقية التي تتحكم فيه؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الجزئية:

- ما هي طبيعة العلاقة التفاعلية بين الانتخاب والحكم؟
- ما هي الأسس المفاهيمية التي يمكن الاستناد عليها عند دراسة السلوك الانتخابي؟
- كيف يرتب الناخب تفضيلاته أثناء المواعيد الانتخابية؟

الفرضية المركزية: تجري الانتخابات غالبا في بيئة لا يعرف فيها الناخبون والمرشحون بعضهم بعضا، ولهذا فمن الضروري أن تقام معالم بإمكانها تسهيل التعرف على المشاريع والبرامج والمرشحين، وللإجابة عن الإشكالية البحثية نحتاج من الناحية التحليلية إلى اختبار الفرضية التالية:

- التعقيدات التي تتضمنها الظاهرة الانتخابية والسياق المحيط بها تزيد من صعوبة حصر المتغيرات التي تتحكم في تفسير السلوك الانتخابي.

الإطار النظري: تعتمد كل الأطر النظرية التي تحاول تفسير السلوك الانتخابي على الأعمال الرائدة المنجزة من طرف "سيغفريد" سنة 1913، وذلك من خلال التأمل في العلاقة الارتباطية بين البناء الفردي والبناء الاجتماعي، وتضع الصوت الانتخابي في سياقه الاجتماعي. كما يمكن الاستعانة بالنتائج التي توصلت إليها جامعة ميشيغان، والتي تولي أهمية إلى الجانب النفسي والاستعدادات السياسية للناخب في تفسير السلوك الانتخابي. زيادة عما سبق، نجد الطروحات التي تصب في إطار النموذج الاستراتيجي التي تفسر السلوك الانتخابي كمحصلة لحسابات نفعية يقوم بها الفرد.

الإطار المنهجي: إن التحقق العلمي من المتغيرات المحددة للسلوك الانتخابي، ظاهرة قابلة للوصف والتفسير والتنبؤ العلمي، وعليه ينطوي موضوع التحليل لهذه الظاهرة على البعدين التاليين:

وصف الظاهرة: في الخطوة الأولى تتم عملية تحديد أهمية الانتخاب كمبدأ وكتقنية الحكم، لأن السلوك الانتخابي وثيق الصلة بالمناخ الديمقراطي والإجراءات التنظيمية السائدة في البلد. أما في الخطوة الثانية فيتركز المجهود البحثي على التطرق إلى بداية الاهتمام الأكاديمي بموضوع السلوك الانتخابي، ثم رصد المضامين المفاهيمية الأساسية المتعلقة به.

تفسير الظاهرة: تعيين مجموعة المتغيرات التفسيرية التي تساعد في فهم وتحليل مختلف أبعاد السلوك الانتخابي، وقياس الوزن النسبي لكل متغير مقارنة ببقية المتغيرات الأخرى.

أولا:الانتخاب والحكم

تحتل الانتخابات حيزا أساسيا في الحياة السياسية الديمقراطية، وهي متغير أساسي في فهم مدى التزام الدول بالقيم الديمقراطية، ويعتقد "سيمور ليبست" S.lipset أن دراسة الانتخاب تكون

مفيدة في ظل المجتمعات التي تعترف بشرعية الانقسام Clivage القائم على أسس اجتماعية.[1]

الانتخاب كمبدأ للحكم

الانتخاب هو طريقة لتعيين المضطلعين بالأدوار السياسية تمنح أفراد المجتمع حق اختيار ممثليهم، ووفقا لهذه الرؤية يبدو الانتخاب كمبدأ للحكم ويشكل أساسا للديمقراطية التمثيلية، تسليما بأنه لا يمكن للسلطة السياسية أن تكتسب شرعيتها إلا إذا أداها الشعب عبر ممثليه المعنيين بالطريقة السليمة. لذا تطلبت الديمقراطية التمثيلية توسيع قانون التصويت، ولا تنطبق المعايير الديمقراطية بالكامل على الانتخاب إلا إذا تم التصويت العام من دون أي استثناءات اقتصادية أو اجتماعية أو تربوية أو جنسية. وجدير بالإشارة أيضا أن التصويت العام يفترض بالنسبة للانتخابات السياسية وفي معظم بلدان العالم تحديد شروط الجنسية والسن. ونتيجة لذلك، فالانتخاب طقس مهم للحياة السياسية كمؤسسة حاملة للشرعية وتثبيت المجتمع السياسي وتكريس قيمة الأجهزة السياسية، غير أن الدور السياسي الحاسم المذكور آنفا يتجاوز حدود الأنظمة الديمقراطية التعددية، حيث يُفرض الانتخاب بلا خيار كعنصر أساسي في عمل الأنظمة السياسية الاستبدادية، أي كمبدأ وأداة تواصل بين الحكام والمحكومين.[2]

إن الانشغال الأساسي بشأن العلاقة بين الأنظمة الانتخابية والأنظمة السياسية يتمثل في مدى ضمان الأولى للطابع الديمقراطي للثانية، ذلك أن النظام الانتخابي عنصر من عناصر النظام السياسي ككل، ولا يمكن اعتبار الانتخاب بالتالي مجرد اختيار شخص وإنما اختيار برنامج واتجاه معين، وبما أن النظام الانتخابي له علاقة تكاملية مع النظام السياسي، فإنه بالضرورة يؤثر على الأحزاب السياسية سواء بتوزيعها أو زيادة عددها أو تضييقه.[3]

يكمن دور الانتخاب في الديمقراطيات التعددية في السماح للشعب باختيار ممثليه بين مرشحين مختلفين يحتاجون إلى أصواته، ولكن توجد أيضا انتخابات لا تشكل موضوع خلاف كما في حالة أنظمة الحزب الواحد التي تجعل من العملية الانتخابية مجرد مسرحية، ونلاحظ من جهة ثانية في الديمقراطيات الليبرالية انتباها كبيرا موجها إلى أهمية المشاركة، لأنه لا يكفي أن يتم تفضيل مرشح على آخرين حتى تعتبر العملية الانتخابية فاعلة بصورة مرضية.

إلى جانب الوظائف الظاهرة للانتخاب المتمثلة في اختيار الممثلين والبت بالاستفتاء في القضايا المطروحة، توجد كذلك وظائف كامنة مرتبطة بالأولى، ويمكن أن نذكر منها ما يلي:

- إضفاء صفة الشرعية على الحكام بفضل الاقتراع العام، أي تجسيدا لعبارة الشعب صاحب السيادة، فالشرعية الناتجة عن موافقة واضحة لدى الأكثرية تسهل الالتزام بالقانون إلى حد بعيد.

- الانتخاب طقس اجتماعي ينشط الشعور بالانتماء إلى مجموعة كبيرة، لأن الذهاب إلى الصناديق يساهم في حركة تعبئة توافقية وسلمية، وهو فعل يثبت مشاركة مواطن يعي حقوقه ويحرص على أداء واجباته.

- الانتخاب مقياس لمستوى التمثيل بالنسبة للقوى السياسية وتقييم لسلطتها على المجتمع. ومنه، فإن نسبة امتناع مرتفعة تثير الشك في قدرة النظام السياسي القائم على الإحاطة بكل فئات المجتمع، وتنطبق هذه الحالة حتى على الديمقراطيات.[4]

- تنظيم عملية اتخاذ القرارات وعمل مؤسسات الحكم من خلال الاستناد إلى مبدأ حكم القانون، أي تنظيم العلاقة الرأسية بين الحكام والمحكومين وتوفير آليات صنع القرارات والمساءلة السياسية. بالإضافة إلى ضمان عدم خضوع المُنتخبين

لسيطرة أو مراقبة هيئات غير منتخبة كالعسكر والمؤسسات الدينية.[5]

وترتبط مصداقية الانتخابات بجملة من الشروط الموضوعية التي تضفي على العملية الانتخابية سمة الديمقراطية. وقد أقر "روبرت دال" بشرط حرية الانتخابات ونزاهتها في سبيل أن يستكمل الشكل الديمقراطي متطلباته الأساسية، مؤكدا على ضرورة أن يسبق إجراء الانتخابات مجموعة من الحريات والحقوق الديمقراطية، معتبرا أن الترتيب المنطقي للأمور يأتي على النحو الآتي: حرية الحصول على المعلومات من مصادر متعددة، حرية التعبير، حرية التنظيم وتشكيل مؤسسات مستقلة، إجراء انتخابات حرة ونزيهة.[6]

الانتخاب كتقنية للحكم

إن طريقة تعيين الحكام تؤثر بشكل حاسم على نتيجة الانتخابات، لذا فإن ممارسة حق التصويت متنوعة للغاية تبعا لظروف الزمان والمكان. وقد يكون التصويت مباشرا عندما يختار المواطن ممثليه بصفة مباشرة ودون وساطة، وقد يكون غير مباشر حين يقوم الناخبون باختيار مندوبين عنهم يتولون مهمة اختيار الحكام والنواب، وهو ما نلحظه في انتخابات الشيوخ في فرنسا أو الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية، فالطريقة الأولى تكون على درجة واحدة، بينما تكون الثانية على درجتين. ولقد كان الانتخاب العلني قديما مفضلا لأنه على حد تعبير "روبسيير" Robespierre أسلوب يطور شجاعة المواطن وحسه المدنين ويمكن المواطنين الصالحين من مراقبة الانتهازيين، ولكن التطورات التي عرفتها المجتمعات أثبتت عجزه خاصة عندما تعمد السلطة الحاكمة وأصحاب النفوذ إلى الانتقام من المعارضين، مما أدى إلى تفضيل التصويت السري الذي يبعد المواطن عن كل أشكال الضغط، غير أن ضمان هذا الحق يحدث بدرجات متفاوتة من الفعالية خاصة في الأنظمة الاستبدادية.[7]

لقد أفرز الإبداع السياسي طريقتين متبعتين من النظم الانتخابية لتحديد النتائج الانتخابية، وهما نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي. ويصلح النظام الأول في أسلوب الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة، فهو يسمح للمترشح أو المترشحين – إذا كانت الدائرة يمثلها أكثر من واحد – الذين يحوزون على العدد الأكبر من الأصوات، وهناك صورتان لنظام الأغلبية، هما الأغلبية المطلقة والأغلبية البسيطة. فالأغلبية المطلقة معناها الحصول المترشح على أكثر من نصف الأصوات الصحيحة، وإلا أعيدت الانتخابات مرة ثانية وفقا للنظام الانتخابي الساري المفعول، أما الأغلبية البسيطة فينتخب فيها المترشح أو المترشحون – حسب المقاعد – الحاصلون على أكثر الأصوات دون الاعتداد بما إذا كانت تمثل النصف أو أكثر أو أقل.[8]

ويفترض نظام التمثيل النسبي التنافس بين عدة لوائح من المترشحين، إما ضمن دائرة واحدة تغطي كامل البلد، أو ضمن عدة دوائر مختلفة الأحجام تتضمن كل لائحة عددا من المنتخبين يتحدد تناسبيا مع عدد الأصوات الحاصلة. ويتطلب تطبيق هذه القاعدة ترتيبات فنية معقدة، فقد تعطى المقاعد إلى الباقي الأقوى Système du plus fort reste ويكون المقعد الأخير من نصيب اللائحة التي تجمع أكبر عدد من الأصوات غير المنضوية إلى المقعد، أو باتباع نظام المعدل الأقوى Système de la plus forte moyenne ويعود المقعد الأخير إلى نصيب اللائحة التي تجمع أقوى معدل أصوات بالنسبة للمقاعد. وقد يفسح نظام التمثيل النسبي المجال للخلط، أي قد يحق أو لا يحق للناخب التعديل في ترتيب اللائحة وتكوينها.[9]

ثانيا: دراسة السلوك الانتخابي: النشأة والتعريف

ترتكز دراسة السلوك الانتخابي على أسس علمية تراكمية، لذا نحتاج قبل صياغة تعريف شامل ودقيق لهذا المصطلح إلى إلقاء نظرة سريعة على الأدبيات التي ساهمت في تأسيس حقل التحليل العلمي للسلوك الانتخابي.

نشأة التحليل العلمي للسلوك الانتخابي

توسعت الدراسات العلمية للسلوكات الانتخابية بشكل مبكر نسبيا في البلدان الغربية، لأسباب ترتبط بوضوح الأهمية السياسية للاستشارات في هذه البلدان.[10] وتشير الأدبيات العلمية في مجال السلوك السياسي إلى وجود كم هائل من النظريات السياسية التي تحاول تفسير السلوك الانتخابي، وعلى الرغم من هذه الكثرة يصرح الباحثون في العلوم السياسية بقصور هذه النظريات، ويعزون ذلك القصور إلى صعوبة الإلمام بكل المتغيرات التفسيرية للسلوك الانتخابي، وعلى مر السنين سعى الباحثون في علوم السياسة والاجتماع والنفس إلى توظيف نظريات علم النفس وعلم الاجتماع لتفسير ودراسة السلوك الانتخابي.

والملاحظ أن بداية الاهتمام بدراسة السلوك الانتخابي كانت في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، وأن هناك فجوة كبيرة بين العالم الثالث والعالم الغربي في هذا الاهتمام، إذ لم تنشغل كثيرا بلدان العالم الثالث بفحص مختلف جوانب العملية الانتخابية عموما ودراسة السلوك الانتخابي خصوصا.

إن زيادة الاهتمام الغربي بدراسة السلوك الانتخابي أدى إلى ظهور نظريات كثيرة ومتعددة تفسره بحسب المجال الذي تنتمي إليه، وعلى الرغم من هذه الكثرة أشار "إلدرسفيلد" Eldersveld في سنة 1951 إلى صعوبة فهم السلوك الانتخابي بالاعتماد على الجوانب النظرية فقط، وأن الفهم المتكامل يتطلب إجراء دراسات ميدانية عنه في مجالي علم الاجتماع وعلم النفس.[11]

وتعددت البحوث العلمية السياسية في دراسة السلوك الإنتخابي، واهتمت النظريات السلوكية بما يحدث في التجارب الديمقراطية، ومن بين أعمالها تبرز اجتهادات "دويتش" K.Deutsch و"ليبست" و"ليرنر"D.Lerner و"دال" R.Dahl، فقد حاول هؤلاء المفكرين تحليل الظاهرة السياسية من خلال المدخل السلوكي، واستعملوا في ذلك التحديد الكمي، وأفرزت تلك المجهودات نظريات عديدة يأتي في مقدمتها نظرية التعبئة لـ"كارل دويتش" الذي يرى أن الظاهرة السياسية المتمثلة في السلوك الانتخابي هي أثر حاصل عن عملية التعبئة الناجمة عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية[12]. كما أن هناك العديد من الدراسات التي سعت إلى اختبار العلاقة بين السياسات والرأي العام عبر بناء نموذج لاختبار العلاقة التبادلية بين القيادة المنتخبة ومطالب وتفضيلات الناخبين، كما سعت بعض الدراسات إلى تطوير نموذج إيديولوجية مستوى الدولة State Level Ideology والذي قدمه كل من "رايت ومشار" E.Wright and Mcher حول العلاقة بين الاتجاهات الأيديولوجية والمتغيرات السياسية والديمغرافية للناخبين، وقدم في هذا الإطار نموذج المحاكاة من القمة للقاع، كما سعت الدراسات إلى تعديل وتطوير النماذج التي تدرس اكتساب الرأي العام للقيم والاتجاهات السياسية المختلفة، مثل النموذج التراكمي Accumulation Model، ونموذج التحديد Indentipication Model، والنموذج التبادلي بين الأشخاص Interpersonal Transference، والنموذج التطور المعرفي، ونموذج الغرس الثقافي، كما اتجهت الدراسات الحديثة إلى الاهتمام بنموذج الاتصال السياسي.

وعموما هناك مؤلفات مرجعية في ميدان دراسة السلوك الانتخابي مثل كتاب "أندريه سيغفريد"A. Siegfrid عن المشهد السياسي بفرنسا والذي أنجزه سنة 1913، زيادة على الأعمال الأمريكية خلال الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين،

والتي أسست نماذج ومناهج في هذا المجال، ونذكر منها على سبيل المثال الكتاب الموسوم بـ 'The peole choice الذي أصدره "لازارسفيلد وبيرلسون" في سنة 1948، والمرجع الذي أنجزته مدرسة ميتشيغن في سنة 1960 موسوما بـ The American voter، أما في فرنسا فيبرز الـ CEVIPOF التابع للمؤسسة الوطنية للعلوم السياسية كمركز رئيسي لدراسات علم الاجتماع الانتخابي، وقد غطت دراساته تقريبا كل الاستشارات الوطنية منذ أكثر من أربعين سنة.[13]

وقد أكدت الدراسات في علم النفس على أهمية تأثير العوامل النفسية والاجتماعية على السلوك الانتخابي، وأبقت الباب مفتوحا للباحثين لدراسة تأثير متغيرات مثل الحاجات والدوافع والتعصب والدين والمستوى الاقتصادي والاتجاهات والسمات الشخصية على السلوك الانتخابي، وقد جاءت الدراسات بنتائج مثيرة للاهتمام، حيث وجد "أندرو" Andrew في سنة 2005 أن السلوك الانتخابي قد تأثر كثيرا بالعوامل الشخصية،، ووجد كل من "كيه" Kieh في سنة 2005 و"المصري" في سنة 2007 بأن السلوك الانتخابي مشروط بعوامل كالمستوى الثقافي والمعتقدات والدعايات والماسوشية ومتلازمة الشهرة والشجاعة والجرأة ...

وفيما يخص دراسة وتفسير السلوك الانتخابي خلصت مدرستا كولومبيا وميشيغان بدراستهما الممتدة لأكثر من خمسة عقود إلى نتيجة مفادها أن السلوك الانتخابي محكوم بمجموعة من الاتجاهات والقيم والرغبات والمعتقدات،[14] ودعت الباحثين في مجالي علم النفس وعلم الاجتماع إلى إجراء دراسات مستفيضة عن محتويات الاتجاهات والقيم والرغبات والمعتقدات...وتأثيرها المتتابع في السلوك الانتخابي.[15]

تعريف السلوك الانتخابي

تتطلب عملية صياغة تعريف للسلوك الانتخابي التطرق في البداية إلى تعريف السلوك السياسي، نظرا لأن هذا الأخير أعم وأشمل في مدلولاته من السلوك الانتخابي.

اعتمدت السلوكية كحركة فكرية على السلوك كوحدة للتحليل، أي أنها حاولت التقرب من الظاهرة السياسية عبر السلوك بالبحث عن تفسير الجوانب الإمبريقية للحياة السياسية بواسطة الاقترابات ومناهج ومعايير التحقق، واختبار الصدق أو صحة الافتراضات وفق مبادئ محددة، وتقاليد وأسس البحث الإمبريقي الحديث. ومن بين المنطلقات والمرتكزات التي حددها "ديفيد إستون" D. Easton للتيار السلوكي، شدد على ضرورة الاهتمام العلمي المجرد بالبحث في مفهوم السلوك وتفسيره قبل الاتجاه إلى استخدام المعرفة العلمية من أجل التعامل مع مشكلات المجتمع. وهكذا فالسلوكية تعتبر السلوك السياسي هو وحدة التحليل وليست المؤسسات، وفي هذا الصدد ركزت على دراسة السلوك الانتخابي وعملت على تكديس بيانات هائلة بشأنه، كما عملت على تجاوز الاقترابات التقليدية واستخدمت عوضا عنها أدوات البحث الإمبريقي، كالقياس والمقابلة والمؤشرات الكمية المختلفة.[16]

فيما يتعلق بمفهوم السلوك السياسي، هناك تعريف واسع يفصح على أن السلوك السياسي هو كل الأنشطة التي تهدف إلى التأثير على توزيع الموارد والسلطة داخل المجتمع. وهذا يشمل جوانب أخرى من الأنشطة مثل الآراء أو المواقف أو المعتقدات. وبعبارة أخرى هو عبارة عن مجموعة من النشاطات العملية لدى الأطراف الاجتماعية، والتي ترتبط بفكرة المشاركة السياسية، والتي تحدث تأثيرا في طريقة الحكم الجماعية (الشكل).

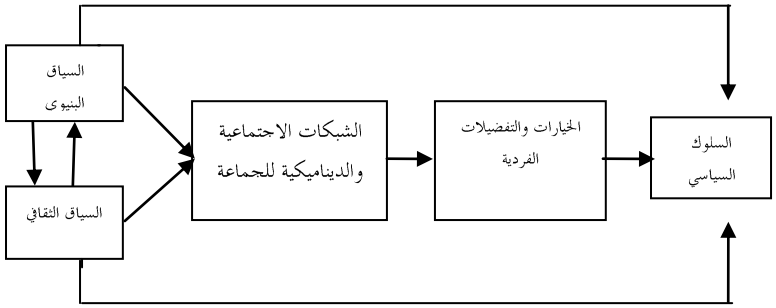

الشكل: نماذج السلوك السياسي

ويوضح الشكل السابق أن السلوك السياسي يأخذ أشكالا مختلفة وقد يتأثر بثلاثة عوامل مبنية على مستويات مختلفة. فكلا من السياق البنيوي و السياق الثقافي يلعبان دورا هاما على المستوى الكلي، وعلى المستوى الوسطي توجد الشبكات الاجتماعية والديناميكية للجماعة، وفي نهاية المطاف خيارات وتفضيلات الأفراد. والفكرة هي أن هناك تداخلا بين هذه العوامل، وإذا أخذنا هذه العوامل وعالجناها جميعا على المستوى الفردي، فإن هذا يبني المسار لأننا بالطبع سوف ننظر أولا إلى مفهوم الانشقاق وترجمته المختلفة التي تؤثر على السلوك السياسي[17].

ويشكل السلوك الانتخابي جزءا من السلوك السياسي لأنهما يعكسان الأفعال السياسية التي تصدر عن المواطنين تجاه موضوع سياسي معين، غير أن دراسة السلوك الانتخابي تميزت عن السلوك السياسي منتجة علما يعرف بعلم السلوك الانتخابي، وهو علم دراسة الانتخابات وأنماط التصويت والسلوك الانتخابي وكذلك التنبؤ بنتائج الانتخابات، وقد أصبح هذا الميدان فرعاً متخصصاً في علم الاجتماع، وذلك مع انتشار استطلاعات الرأي المنتظمة (الدورية) حول نوايا التصويت لدى الناخبين، والدراسات المسحية الضخمة التي تجري في أعقاب الانتخابات، وسهولة الاطلاع على إحصاءات التعداد السكاني، وتدقيق أساليب وعمليات تحليل البيانات وبرامج بناء النماذج.[18]

والملاحظ أن الإجابة على السؤال (لماذا ينتخب المواطن؟) ليست باليسيرة، ذلك أنه تتداخل عوامل عديدة في تحديد فعالية الانتخاب والأسباب التي تدفع المواطن للتصويت أولا، ثم كيف ولصالح من؟، فالنظام السياسي والاجتماعي على سبيل المثال له نصيب في ذلك، مثلما أن للبيئة السائدة ووجود الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني بشكل عام دورٌ أيضا، وكذلك ظروف الانتخاب وقانون الانتخاب ومستوى الوعي المتوفر لدى المواطن، وموقعه الطبقي-الاجتماعي وعلاقته الاجتماعية هي الأخرى عوامل تكشف بهذا القدر عن مدى الحافز أو الرغبة المتوفرة للمواطن في المشاركة السياسية وفي اختيار ممثليه.[19]

ويحمل السلوك الانتخابي عدة دلالات، فمن الناحية السياسية يعتبر التصويت الشكل التقليدي للمشاركة السياسية الفردية، فهو حق سياسي أساسي، وهو الوسيلة الأكثر أمانا لتبني الخيارات الجماعية بالطرق السلمية. وتعد القصدية من الانتخابات أكثر تعقيدا، فهي تستخدم بشكل واضح لاختيار الحكام والحكم على سياسة ما، وتشكل جهازا تنظيميا في خدمة تعيين أو إقالة الحكام، لكننا في بعض الأحيان نلجأ إلى التصويت للإجابة على سؤال محدد مثلما يحدث في الاستفتاء، وعليه فالانتخابات هي بمثابة إعطاء وديعة شعبية للحكام، وهي أفضل وسيلة لشرعيتهم. ومساواة مع ذلك، تثير الانتخابات لدى المحكومين شعورا بالانتماء إلى أمة واحدة، فهي فرصة للتنشئة السياسية والمدنية، وقد كتب ستيوارت ميل بأن: "التصويت هو وسيلة لزراعة الروح العامة والذكاء السياسي".[20]

ويهدف من الناحية النفسية إلى إشباع الحاجة الطبيعية للناخب عبر البحث عن الأمن والاستقرار، وما التصويت إلا وسيلة لتحريره من قلق كامن في نفسه والتخلص منه، من خلال دور نشيط وفعال يقوم به عوضا عن الاستسلام السلبي للأوضاع، أو الخوف من المستقبل، خاصة في حالة عدم الاستقرار السياسي. أما من الناحية الاجتماعية، فهو إثبات وتأكيد على انتماء الناخب لوحدة اجتماعية معينة يتأثر بها، ويؤثر فيها، فالإنسان بطبعه كائن اجتماعي.

ومن الناحية العقلانية يدل السلوك الانتخابي على سعي الأفراد لتحقيق مجموعة من

المصالح الشخصية أو الجماعية أو حتى التي تصب في المصلحة العامة، ويفهم سلوك الفرد على أنه خاضع لسلسلة من الحسابات المنطقية لنسب الربح والخسارة، وذلك قصد تحقيق أكبر قدر من المنافع وتجنب أكبر قدر من الخسائر. وتبعا لذلك ليس مستغربا أن يتعرض السلوك الانتخابي لدى الناخب إلى التغير والتقلب بسبب التغير في الولاء أو الانتماء.

وانطلاقا مما سبق يمكن أن نقدم تعريفا إجرائيا للسلوك الانتخابي، فهو يشير إلى كل القرارات والمواقف وطرق المشاركة التي تشكل وحدة سلوك يظهرها المواطن أثناء المناسبات الانتخابية. وتكون وحدة السلوك انعكاسا للمواقف السياسية والأفعال الانتخابية التي يتخذها الفرد أو الجماعة نتيجة التأثر بتشكيلة من المتغيرات السياقية مثل العوامل الشخصية والعقائدية والمجتمعية والسياسية والاقتصادية والتنظيمية.

ثالثا: النماذج المفسرة للسلوك الانتخابي

نجحت ثلاثة نماذج رئيسية في تفسير السلوك الانتخابي، وهي كالآتي:

النموذج السوسيولوجي

تبرز الأنماط التفسيرية البيئية نوعا من الناخب الأسير الذي تتحكم فيه التضامنات الاجتماعية، ويعد "أندريه سيغفريد" الرائد في تفسير السلوك الانتخابي من منطلق وصف المجالات الجغرافية، ففي "اللوحة السياسية لفرنسا الغربية 1913" يركز التحليل على تكيفات الناخبين. ويتم البحث عن التفسير الانتخابي في المرحلة الأولى على مستوى العوامل التشكلية: طبيعة الأرض، وأسلوب السكن، ونظام الملكية. ويمكن لتناسق هذه العوامل المختلفة بحسب الأقاليم، أن يشجع على وجود مناخ اجتماعي وسياسي من نمط قائم تقريبا على المساواة، كما يمكن لتأثير الكنيسة أن يجد فيه وسط استقبال قابل للتأثر.[21] وقد استطاع الباحث تبيان مجموعة من السلاسل التفسيرية، مبرزا أن المناطق ذات السكن المبعثر التي تسيطر فيها الملكيات الكبيرة المقرونة باستثمارات صغيرة، بقي تأثير الكاثوليكية ورجال الدين أقوى مما في مناطق أخرى، وتعتبر هذه المناطق الجغرافية قلاع التصويت اليميني. بينما المناطق التي يندر فيها الماء وتكره الناس على تأسيس سكن مجمع يعيش فيه أصحاب الملكيات المتوسطة والصغيرة، ومن ذوي المزاج الأكثر ميلا للمساواة والمنفصلين طواعية عن المسيحية، فهي القلاع اليسارية.[22]

بقي التحليل العلمي السلوكي الذي قدمه "سيغفريد" مثالا ساطعا، إلا أن أعمالا بحثية اجتماعية تاريخية[23] تمكنت من إيضاح بعضا من التناقضات الجزئية في أعمال "سيغفريد"، لأن التطورات المجتمعية الحديثة خاصة في مجال الاتصالات والمبادلات قد جعلت من تحليل المجالات الجغرافية باليا. وكان يعتقد أو يجري التظاهر بالاعتقاد أن الرهانات و المزاحمات على المناطق قد أصبحت من الماضي، لأن الواقع تجاوز قيم الحضارة الريفية، ولأسباب مرتبطة بسباق المواجهة بين الشرق والغرب وكذا لأسباب إيديولوجية، وهي المسألة التي كان تطرح في سبعينيات القرن الماضي من طرف الجغرافيين وعلماء السياسة الذين سيدفعون التفكير الجغرافي السياسي ويجددونه.

ففي فرنسا كانت الأعمال الممهدة لذلك كتابات "إيف لاكوست" Yves Lacoste والفريق الذي جمعه لإطلاق مجلة هيرودوت في عام 1976، وكان عنوانها الفرعي في الاستراتيجية والجغرافية والإيديولوجية يعبر جيدا عن الاهتمامات والإشكاليات المطروحة أعلاه.[24] وفي السياق ذاته تنبغي الإشارة إلى أن "لاكوست" قد لاحظ في كتابه "الجغرافية السياسية للأقاليم الفرنسية 1986"، استمرارية الحسابات السياسية المحلية بالرغم من التخفيف من الخصوصيات الأكثر بروزا، فالحصون الجغرافية

لليسار أو اليمين مازالت باقية، لكنها ضعفت وتعبر أحيانا وبأشكال مختلفة عن كونها يسارية أو يمينية.[25]

في مستوى آخر لاح تقليد ثان للتحليل البيئي لا يعتمد على عنصر المجالات الجغرافية بل على أوساط الانتماءات الاجتماعية، بحيث تنبني تفسيرات "لازارفيلد" Lazersfeld وزملائه (Gaudet, Berelson) في جامعة كولومبيا على الخصائص الاجتماعية للأفراد قصد تحديد ميولاتهم السياسية، فمتغيرات مكان الإقامة أو الدين أو الوضع الاجتماعي مثلا من شأنها أن تؤثر أكثر من الحملة الانتخابية ذاتها في الخيار الانتخابي للفرد حسب النموذج السوسيواقتصادي.[26] ويبدو أن النتيجة الرئيسية التي توصلت لها تلك الدراسات الشهيرة مفادها أن الحملة الانتخابية تعزز التفضيلات الانتخابية المتعلقة بالعضوية في الجماعة، ولكن لا يمكن أن تغيرها.

وعموما، يركز هذا النمط من التحاليل على سمات الناخبين الاجتماعية والتي تقرر هيكلية تمثيلاتهم السياسية وائتلافاتهم الاجتماعية. وتقوم الطريقة الأولى على مقارنة بيانية بين توزع الأصوات والمؤشرات الاقتصادية (العمل، مستوى الدخل، ملامح التنمية المحلية،...)، أو الثقافية (عدد المدارس، الممارسات الدينية،...). في حين تستند الطريقة الثانية الأكثر رواجا، على استطلاع عينات تمثل ناخبين تتمايز مواصفاتهم الديموغرافية (الجنس،العمر، الإقامة،...)، والاجتماعية الاقتصادية (المهنة، الراتب، الأملاك،...)، والاجتماعية الثقافية (مستوى التحصيل الدراسي، الانتماء الديني، القيود المذهبية والطائفية،...). علما أن هذه الطريقة تتطلب إبراز ارتباطات إحصائية محتملة وتأويلات دقيقة.[27]

النموذج النفسي السياسي

ويعارض النموذج النفسي-السياسي الذي وضعه الباحثون في مركز الأبحاث المسحية لجامعة ميشيغان، الحتمية السوسيوالديموغرافية التي ينادي بها "لازارفيلد" وفريقه. وعلى أساس قاعدة تطورية وتحفيزية، يقدم أولئك الباحثون المتغير التفسيري الرئيسي المتمثل في: المماثلة الحزبية L'identification(هوية حزبية)، حيث يخضع الناخبون خلال طفولتهم لآلية الارتباط المستديم لأحد الأحزاب الأمريكية الكبرى. وسيتم تقوية هذه الآلية بواسطة البيئات الاجتماعية والفردية الموجودة. وعلى أساس هذا الطرح ستلعب الهوية الحزبية دور التصفية الإدراكية في قراءة المعلومات السياسية التي تغير أحكام الناخبين على المرشحين والرهانات والقضايا.

وهكذا، يعتبر الانتخاب في بداءة الأمر عملا أو فعلا سياسيا، مدفوعا بتصورات الناخبين عن الكائنات السياسية الرئيسية، ويعتمد هذا الحكم على ما أثبتته الدراسات الاستقصائية الوطنية التي أجريت إبتداءا من سنة 1948 بمناسبة كل عملية انتخابية رئاسية، وشملت عينات تمثيلية من السكان في سن الانتخاب، وتمت مقابلتهم قبل وبعد الانتخابات، وتم تحليل السلوك الانتخابي كنتيجة لحقل من القوى السيكولوجية، مع التركيز بشكل رئيسي على استكشاف مواقف الناخبين تجاه الأحزاب والمرشحين و البرامج. كما أن أهم متغير للانتخاب بالنسبة إليهم هو "الهوية الحزبية" التي تربط الناخبين عاطفيا وبشكل مستمر بأحد الأحزاب الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تعمل كشاشة للإدراك، تصفي رؤية عالم الناخبين، وبقدر أكبر تحدد نظرة الناخب لأي حزب، وهي أكثر ملائمة للمرشحين والمواقف التي يدعمونها، وتظهر غالبية الناخبين بدرجة قليلة من الاطلاع والاهتمام بالقضايا السياسية، وغير قادرة على التفكير المجرد والإيديولوجي. ولكن المرجع المفضل لديهم هو استخدام النظارات الحزبية، مثل الشخص الذي يبتاع سيارة وهو لا يعرف أي شيء عن السيارات، بيدا أنه يفضل علامة (ماركة) معينة، ومنه فالناخب الذي يعلم وحده أنه ديمقراطي أو جمهوري يستجيب مباشرة إلى التبعية الحزبية. وعادة

ما تُصنع هذه التبعية منذ مرحلة الطفولة وتنتقل عن طريق الآباء، ومعززة بالوسط الاجتماعي والمهني، وتفضي إلى استقرار كبير عند اتخاذ القرارات الانتخابية، ويغدو التنقل ظاهرة هامشية تميز خصوصا الناخبين الأقل تثقيفا والأقل اندماجا اجتماعيا وسياسيا.[28]

وإذا كانت بداية الحكم الفيدرالي في الولايات المتحدة قد تميزت بغياب الظاهرة الحزبية، ونزوع الشعب الأمريكي نحو التركيز على عامل الوحدة والالتفاف حول قيادة جورج واشنطن، فإن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي شهدتها بداية القرن التاسع عشر، حملت معها مظاهر تكوّن الأحزاب ، وكان ذلك في مراحل متباينة الشروط والمعطيات.

وظهر في المرحلة الأولى تياران حزبيان: تيار فيدرالي وتيار ديمقراطي جمهوري، غير أنهما سينتهيان إلى مجموعات ومصالح محلية متفتتة ومنقسمة، وستصبح الظاهرة الحزبية مزيجا سلاليا ومصلحيا معقدا يعكسه تعقيد التكوين السوسيولوجي للمجتمع الأمريكي.

ودُشنت مرحلة ثانية عقب الحرب الأهلية، وسيظهر من أتون التعددية الحزبية حزبان رئيسيان: الحزب الديمقراطي معبرا عن فئات الطبقة المتوسطة والنزعة التحررية في القضايا الاجتماعية والسياسية، والحزب الجمهوري كعاكس لميولات الجماعات الميسورة التي تجمع بين السلطة الاقتصادية والنفوذ السياسي.[29]

ويعتبر البرنامج الانتخابي الوسيلة الرئيسة التي تستخدمها الأحزاب لاستيعاب تلك المطالب أو الاحتجاجات والاقتراحات وبلورتها في شكل أهداف سياسية ومقترحات عملية وتفصيلية ووسائل عمل، تمثل بمجموعها البرنامج السياسي الذي يقترح الحزب تنفيذه في حالة وصوله إلى السلطة.

ويرشح الحزب عددا من الشخصيات للانتخابات البرلمانية والرئاسية يتوخى كسب الأصوات الشعبية لهم خلال الحملات الانتخابية، بغية الحصول على مناصب السلطة التنفيذية والتشريعية، وتشكل المحطات الانتخابية مناسبة توظفها الأحزاب لاستقطاب التأييد والمساندة من أجل بلوغ السلطة، وتعد الانتخابات محطة متكررة في الحياة السياسية الأمريكية.[30]

النموذج الاستراتيجي

ورفضا لحتمية النموذجين السابقين، يضع النموذج الثالث اللاعب في مركز الخيارات الانتخابية، فمن منظور نفعي، يفترض هذا النموذج أن سلوك الناخب عقلاني ومرتبط بمسألة التكاليف والفوائد التي بإمكانها أن تفرج عن خياره الانتخابي، ويتم الحكم على المترشحين وتقييمهم بالنظر إلى أدائهم الفائت والمتوقع، كما يقترن هذا الخيار بالوضعية المرتقبة أو المنظورة (فردية/اجتماعية)، وبعد ذلك يشرع الناخب في وضع تقييماته.[31]

وعليه، تأخذ التحاليل الاستراتيجية المسماة أحيانا "اقتصادية" موقعها من منطلق إشكالية الناخب العقلاني، فيتم النظر إلى الساحة الانتخابية من زاوية السوق المحكوم بقواعد محددة، ويتجلى الطرف الأول في هذه السوق في صفة الناخبين الذين لديهم تطلعات وتوقعات، ويشكلون على إثر ذلك الطلب، فيجدون أنفسهم في مواجهة عرض: وعود المرشحين المتفاوتة الجاذبية والمصداقية. ويعتمد تحليل الوضع الانتخابي على نموذج الفردانية المنهجية، الذي يقدم للناخب طريقة حسابية تسمح له بإجراء حسابات يستنتج من خلالها الأفضل لمصالحه، في إطار الحصول على أكبر قدر من المنافع المتوخاة وتجنب قدر المستطاع الخسائر والآلام المحتملة.[32]

وتكشف هذه الصورة التفسيرية عن مفهوم السوق السياسي[33] الذي يحوي شبها بين التشكيلات

السياسية الباحثة عن الأصوات وأصحاب المشاريع، وكان لتحليلات "أنتوني دوانز" A. Downs الأثر الحقيقي في ولادة مفهوم الناخب العقلاني أو الناخب الاستراتيجي، ففي غمار الحملات الانتخابية يتنافس المرشحون في تقديم البرامج والوعود التي ستشكل أو تكون بمثابة عرض للخيرات، وقد يستبطن هذا العرض عددا من الإغراءات كالتخفيف الضريبي وإصلاح المنظومة الصحية والتربوية، أو إصلاحات سياسية، أو نظرة شاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن جهتهم يسعى الناخبون إلى تعظيم فوائدهم إلى حدها الأقصى، أي أن الناخب العقلاني يحاول الحصول مقابل صوته على أفضل تأثير على الشروط المحسنة لأوضاعه المتعددة، ويفترض هذا الأمر تعرفه على مصالحه وقدرته على تحديد البدائل، فضلا عن إمكانية استفادته من الحصول على المعلومات الكافية والمفيدة حول إنجازات الممثلين الحاليين ومصداقية وعود المنافسين المعارضين لهم.[34]

إن التسليم بوجود تشابه بين الفرد السياسي والفرد الاقتصادي، يفترض أن التفاعل بين الحكام والمحكومين يتم في جزء منه لاسيما في الدول الغربية داخل مساحة مواجهة بين العروض والطلبات، وفي السوق الانتخابية يربط التفاعل بين عروض برامج تضعها الأحزاب والمرشحون مقابل طلبات الناخبين الذين سيدفعون الثمن بأصواتهم، هذا النوع من البنى يهمش دور القيم والولاءات الحزبية ليروج بالمقابل لصورة ناخب إفرادي وعقلاني.

وينشغل التحليل الاستراتيجي بشرط العرض السياسي الذي يشتمل على بدائل تتحكم في الاختيار العقلاني للناخب، لأن بنية العرض تكشف عن قوة أو وهن الحملات الانتخابية، وعن الصراعات الحزبية على مستوى الأفكار والمجادلات، وعدد المرشحين، والتشكيلات السياسية الموجودة والتحالفات المعلنة أو المنظورة، ومن منطلق المصلحة الشخصية، يُتوقع من الناخب العقلاني تفضيل المرشح الذي تكون آفاق نجاحه أفضل.

وفي الأخير، تؤكد "نونا ماير" و"باسكال بيرنو" (1992) على الطابع التكاملي لتلك النماذج التفسيرية المختلفة، ولتحديد أفضل سلوك انتخابي، ينبغي النظر في نفس الوقت إلى المسارات القرارية في مجموعها على مستوى الاستعدادات السياسية للناخبين والعوامل الظرفية، والنتيجة الأولى تشير إلى آليات التنشئة الاجتماعية، والثانية مرتبطة بطبيعة الانتخاب والسياق السياسي والاقتصادي الذي يجري بداخله.[35]

في نفس الإطار، يمكن الجمع بين نظرية التمثيلات الاجتماعية كنظام للمعتقدات المشتركة وعمليات التصنيف الاجتماعي. وتدقيقا، يعتقد الباحثان أنه لأسباب اقتصادية وسياسية، قد يبرز تصنيف خاص بإمكانه أن يدفع الفرد لأن يتموضع بوصفه عضوا في مجموعة معينة، وتبعا لأهمية الهوية التي تكسو الانتخاب، يتم تطبيق شبكات القراءة الإيديولوجية على الأحداث السياسية وبأسلوب ديالكتيكي على إدراك السياق السياسي والاقتصادي، وفي هذه التصنيفات الإدراكية تجتمع المعتقدات المشتركة بالجماعة الاجتماعية التي أصبحت بارزة بواسطة اختلاف وظائفها المُوجهة والمبررة للسلوك الانتخابي.

الخاتمة

يبرز الانتخاب كدعامة أساسية لنظام الحكم الديمقراطي، ويعد وسيلة للاتصال بين الحكام والمحكومين وهو مرادف لحرية الاختيار، ويتضح من خلال الممارسة الانتخابية أن الانتخاب هو عملية مفاضلة بين عدة أشخاص أو قوائم انتخابية أو برامج تحكمها ظروف زمانية ومكانية معينة، وعليه عند دراسة الظاهرة الانتخابية يجب الانتباه إلى تأثير المتغيرات السياقية التي تحدد طبيعة هذه الظاهرة و خصائصها وكيفية تطورها.

وإن تتبع التراث النظري الذي انشغل بدراسة السلوك الانتخابي، كشف عن وجود عدد كبير من الأعمال البحثية التي شجعت فحص العلاقة التفاعلية بين مختلف المحددات الاجتماعية والنفسية السياسية وميولات الأفراد، وتأثيرها على السلوك الانتخابي. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليه هي القدرة التي يمتلكها الناخبون للتكيف طبقا لخصائصهم الاجتماعية والتي تحدد التمثيلات السياسية والتضامنات الاجتماعية، في حين لاحظت فئة أخرى من الباحثين الدور الذي تؤديه الهوية الحزبية في شد الناخب عاطفيا وبشكل مستديم نحو حزب ما، وأبرزت بعض الدراسات مفهوم السوق السياسي الذي يدعي أن الساحة الانتخابية محكومة بقواعد عقلانية، تجعل من سلوك الناخب خاضعا للحسابات التي تجلب له المنفعة وتجنبه الخسارة.

ومع ذلك تظل القدرة التفسيرية لتلك النماذج نسبية، فالتفسير الأكثر شمولا ودقة يكمن في دمج التحليلات العلمية الثلاثة السابقة في منظور علمي واحد بغية فهم السلوك الانتخابي، لأن هذه المسالك التنظيرية متكاملة أكثر منه متضاربة. وهكذا فالتحاليل الاستراتيجية تفسر بصورة أسهل ظواهر التبخرية الانتخابية بين اقترعات متوالية ومن طبيعة واحدة كالانتخابات التشريعية مثلا، أو اقتراعات متزامنة ومن طبيعة مختلفة مثلا الانتخابات المحلية والوطنية والجزئية والاستشارات العامة، أما التحاليل البيئوية فبمقدورها أكثر تناول الظواهر الثابتة نسبيا كالحصون الجغرافية والميزات الدائمة لسلوكات بعض الفئات الاجتماعية مثل العمال المستقلين.

الهوامش والمراجع

[1] - سيمور مارتن ليبست، **رجل السياسة: الأسس الاجتماعية للسياسة**. ترجمة: خيري حمادة، بيروت: دار الآفاق الجديدة، بدون سنة نشر، ص 15.

[2] - غي هرميه وآخرون، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**. ترجمة: هيثم اللمع، ط3، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005، ص ص 82-83.

[3] - سعيد بوالشعير، **القانون الدستوري والأنظمة السياسية المقارنة**. الجزء 2، ط11، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 107.

[4] - غي هرميه وآخرون، مرجع سابق. ص ص 141-142.

[5] - سالمي العيفة، "الانتخابات: إطار ضابط ومعايير دالة". **دراسات استراتيجية**. العدد السابع، جوان 2009، ص 11.

[6] - نفس المرجع، ص ص 13-14.

[7] - سعيد بوالشعير، مرجع سابق. ص 110.

[8] - نفس المرجع، ص ص 112-114.

[9] - غي هرميه وآخرون، مرجع سابق. ص 84.

[10] - نفس المرجع، ص 85.

[11] - إبراهيم مرتضى إبراهيم الأعرجي، "السلوك الانتخابي وعلاقته بالاعتقاد بعدالة العالم لدى طلبة جامعة بغداد، دراسة عن الانتخابات النيابية في العراق 2010". **مجلة كلية الآداب**، العدد98، 2010، ص 531.

[12] - بيرتراند بادي، **التنمية السياسية** .ترجمة :محمد نوري المهداوي، ط1، ليبيا: تالة للطباعة والنشر، 2001، ص ص 23-44.

[13] - غي هرميه وآخرون، مرجع سابق. ص 85.

[14] - Larry M. Bartels, "The Study of Electoral Behavior". Department of Politics and Woodrow Wilson School of Public and International Affairs, Princeton University , August 2008, PP 2-11. http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.408.9896&rep=rep1&type=pdf. 20/10/2016.

[15] - إبراهيم مرتضى إبراهيم الأعرجي، مرجع سابق. ص ص 531-532.

[16] - محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي. المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات**. ط4، الجزائر: دار هومة، 2002، ص ص 127-128.

https://baripedia.org/wiki/Introduction_au_cour 16- s_de_Comportement_politique_I

[18] - منصور عبد الرحمن بن عسكر، "علم السلوك الانتخابي". **جريدة الرياض اليومية**، العدد 13311، 2004/11/30. http://www.alriyadh.com

[19] - سليمان حويص، **الأنظمة الإنتخابية في الأردن.** عمان : شبكة المنظمات الحكومية العربية للتنمية، 2003، ص ص 24-27.

[20]http://www.coursuniv.fr/cours/licence/droit/licence-1-droit-science-politique-10.html

[21] - فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي.** ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص 327.

[22] - نفس المرجع، ص ص 327-328.

[23] - كان "سيغفريد" على علم بوجود استثناءات على القاعدة التي قدمها، ولذلك حاول بعض المنشغلين بهذا الميدان حل الألغاز التي ظلت كامنة في تحليل "سيغفريد"، ومن بينها أعمال "شارل تيللي" حول الغاندي أو "بول بوا" حول السارت. أنظر: نفس المرجع، ص 328.

[24] - ألكسندر دوفاي ، **الجغرافية السياسية.** ترجمة: حسين حيدر، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2007، ص 44.

[25] - Yves Lacoste (Dir), **Géopolitiques Des Régions Françaises**. 3 Vol, Paris: Fayard, 1986.

[26]- Mayer et Perrineau, "les trois paradigmes explicatifs du comportement électoral". Socialdisabled.wordpress.com/2008/08/27.

[27] - غي هرميه وآخرون، مرجع سابق ، ص ص86-87.

[28]- N, mayer. D, boy. Les variables lourdes en sociologie électorale. **Enquête, débat et controverses**. n°5, 1997, PP 109-122. Mis en ligne le 10 décembre 2008. htpp://enquete.rvues.org/document1133.html.

[29] - منصف السليمي، **صناعة القرار السياسي الأمريكي**. باريس: مركز الدراسات العربي-الأوروبي، 1997، ص ص 232-233.

[30] - نفس المرجع، ص 235.

[31] - Mayer et Perrineau, Op.cit.

[32] - غي هرميه وآخرون، مرجع سابق. ص86.

[33] - مفهوم ولد في العلوم السياسية نتيجة الدمج بين النماذج النفعية ونظريات الخيار العقلاني Rational choice .

[34] - فيليب برو، مرجع سابق، ص 322.

[35] - N, Mayer. P, Perrineau. "Les Modèles D' Analyse Des Comportements Electoral". **Cahiers Français**, 276, 1996, PP 41-50.